وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

دليـل امتثـال الشّـركات التجاريّـة لمتطلّبـات مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب

2023

المحتويات

المقدمة 4

الفرع الأوّل: الشّركات المعنيّة بمتطلّبات الشفافيّة 8

الفرع الثّاني: واجب مسك السجلاّت الإلزاميّة 10

الفرع الثالث: القواعد الأساسيّة المتعلّقة بمسك السجلاّت الإلزاميّة 18

الفرع الرّابع: واجب تعيين مسؤول عن توفير المعلومات المضمّنة بالسجلاّت الإلزاميّة 20

الفرع الخامس: آجال الاحتفاظ بالسجلات الإلزاميّة وبالوثائق والمستندات المثبتة لها 22

الفرع السادس : واجب الافصاح المحمول على الشّريك أو المساهم بالنّيابة والمدير بالنّيابة 23

الفرع السابع: العقوبات والجزاءات المترتّبة عن مخالفة الالتزامات المتّصلة بتحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 29

المراجع القانونية 34

الملحق: استمارة تعيين مسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزاميّة 35

المقدمة

تعمل دولة قطر على دعم الاستثمار وتعزيز مناخ الأعمال عبر تسهيل عمليّة تأسيس الشّركات التجاريّة وتوفير الأطر القانونية الملائمة لنشاط الكيانات التجارية المسجلة في الدّولة، وذلك منطلق إيمانها بالدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه الشركات التجارية في بناء الشراكات الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات ودعم ريادة الأعمال وفقاً لرؤية دولة قطر الوطنية 2030.

وعلى الرغم من أهمية الشركات التجارية ودورها في دعم وتنمية الأنشطة الاقتصادية، فإن هيكلتها وخصوصية وضعها القانوني خاصة من حيث اكتسابها الشخصية القانونية، يجعلان منها عرضة لإساءة الاستعمال من طرف غاسلي الأموال ومرتكبي سائر الأنشطة الإجرامية، وهو ما قد يتّخذ خاصّة الأشكال التالية:

- التمويه والتعتيم حول الأشخاص الضالعين في الأنشطة الاجرامية (خاصة جرائم الرشوة والفساد المالي والاستيلاءات واستغلال النّفوذ) من خلال إخفاء هوية المستفيد الحقيقي من الشركات التجارية.
- استعمال الشّركات التجارية لغايات ارتكاب الأنشطة الاجرامية، مثل تجارة المخدرات وغيرها من البضائع المحظورة.
- استعمال الشركات التجارية بهدف توفير الدعم المالي للكيانات الإرهابية.
- استعمال الشّركات التجارية للتمويه وللإيهام بممارسة أنشطة اقتصادية مشروعة، يتمّ في إطارها ضخّ المتحصّلات الاجراميّة وتمريرها عبر حسابات الشّركات المذكورة، بحيث تبدو العائدات الاجراميّة كأنّها أرباح ناشئة عن الأنشطة الاقتصاديّة التي تتمّ ممارستها في الظّاهر.

وهنا تكون الشّركات التجاريّة وفقا لهذا التوجه، أدوات لتسهيل ارتكاب الأنشطة الإجراميّة، وتسهيل الانتفاع بالمتحصّلات الاجراميّة وجزءاً من مخطّطات غسل الأموال التي تقوم على هياكل معقّدة أو غير شفّافة من الملكيّة Complex or opaque ownership structure.

وانطلاقاً من ذلك وحتّى لا تكون الشركات التجارية، أدوات جاذبة لغاسلي الأموال ولسائر المنظّمات الإجراميّة، فإنه كان من الضروريّ إخضاعها لمتطلّبات الشفافيّة تماشياً مع ما أقرّته المعايير الدوليّة الصّادرة عن مجموعة العمل الماليّ "الفاتف".

في هذا الاطار تتنزّل أحكام المادّة 45 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تمّ تعديلها بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تعتبر النص المرجعيّ والمبدئيّ في مجال متطلّبات الشفافيّة المحمولة على الشركات التجارية، إضافة إلى مقتضيات المادّة 18 مكرّر من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشّركات التجاريّة، والتي تمّت إضافتها بموجب القانون رقم (8) لسنة 2021 بإصدار تعديل بعض أحكام قانون الشّركات التجاريّة. وقد تمّ تفصيل أحكام المادّتين المذكورتين بمقتضى قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة.

المادة(45) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثلما تمّ تعديله بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021)

"على السلطات المختصة بالموافقة على إنشاء الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية، الحصول والاحتفاظ بمعلومات أساسية وافية ودقيقة وحديثة، وبمعلومات حول المستفيدين الحقيقيّين من الأشخاص المعنويّة والتّرتيبات القانونيّة المنشأة في الدّولة، وعليها أن تتيح المعلومات الأساسيّة للجمهور ومعلومات المستفيدين الحقيقيّين لجهات إنفاذ القانون وللسّلطات القضائيّة والجهات الرقابيّة، وللمؤسّسات الماليّة والأعمال والمهن غير الماليّة المحدّدة، بطلب منها.

وتُصدر تلك السّلطات القرارات التنظيميّة التي تحدّد المعلومات التي يجب جمعها لكلّ نوع من أنواع الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية.

وعلى الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية الاحتفاظ بسجل وافٍ ودقيق وحديث للمعلومات الأساسية لديها وللمعلومات المرتبطة بالمستفيدين الحقيقيين وبمساهميها أو أعضائها ، يتضمن عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم وفئات الأسهم بما في ذلك طبيعة حقوق التصويت بها، ويجب الاحتفاظ بهذه المعلومات في المقر الرئيسي للشخص المعنوي أو في مكان آخر يتم إخطار الجهة المختصة بالموافقة على إنشاء الأشخاص المعنوية به.

وعلى الأشخاص المعنويّة المنشأة في الدولة تحديد شخص طبيعي واحد على الأقل مقيم في الدولة يكون مخولاً ومسؤولاً عن توفير كافة المعلومات الأساسية والمعلومات المرتبطة بالمستفيدين الحقيقيين ، وتوفير المساعدة للسلطات المختصة عند الطلب."

المادّة (18/ مكرّر) من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشّركات التجاريّة (المضافة بموجب القانون رقم (8) لسنة 2021)

"لأغراض تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشار إليه، يصدر الوزير القرارات التنظيميّة التي تحدّد ما يلي :

1. بيانات ومستندات ووثائق وسجلات الشركات التجارية التي يجب الاحتفاظ بها، وكيفية الاطلاع عليها بمقر الشركة، وآلية تقديمها للوزارة وقيدها أو التأشير بها في السجل التجاري.
2. إجراءات ومدد الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالشركة التجارية أو أعمال تصفيتها، لدى الشركة أو المُصفّي بحسب الأحوال، والوزارة.
3. آليات وضوابط نشر البيانات والوثائق الخاصة بالشركات التجارية.
4. إجراءات إفصاح الشريك بالنيابة والمدير بالنيابة عمن ينوبون عنهم إلى الشركة التجارية والوزارة".

ويهدف هذا الدليل إلى التّعريف بالالتزامات المحمولة على الشركات التجارية في مجال الشفافيّة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب تطبيقاً للمادّة 45 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادّة 18 مكرّر من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشّركات التجاريّة المضافة بموجب القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشّركات التجاريّة، ولقرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلّقة بالشّركات التّجارية.

الفرع الأوّل: الشّركات المعنيّة بمتطلّبات الشفافيّة

تنطبق الالتزامات الواردة بالمادّة 45 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالقرار رقم (2) لسنة 2022 المشار إليهما أعلاه على جميع أشكال الشّركات التجاريّة المنصوص عليها بالمادّة 4 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجاريّة، أي الشّركات التالية:

1. شركة التضامن.
2. شركة التوصية البسيطة.
3. شركة المساهمة العامة.
4. شركة المساهمة الخاصة.
5. شركة التوصية بالأسهم.
6. الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تتألف من شخص واحد أو أكثر.

غير أنّ شركات المحاصّة مستثناة من مجال تطبيق المادّة 45 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرار رقم (2) لسنة 2022 المشار إليهما، بحيث أنّ هذا الصّنف من الشّركات التجارية غير خاضع للالتزامات الواردة بالنّصين المذكورين[1]، على اعتبار أنّ شركات المحاصة لا تتمتع بالشخصيّة المعنويّة ولا تخضع لأيّ من موجبات الشهر[2].

وتنطبق متطلبات الشفافية الواردة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022، على الشركات التجاريّة في سائر الأطوار التي تمرّ بها هذه الكيانات القانونيّة، أي عند:

- التّأسيس أو الإنشاء.
- الإدارة أي أثناء نشاطها العاديّ.
- الانقضاء أي زوالها تبعا لحلّها.
- شهر إفلاسها أي عند صدور حكم إفلاس بشأنها.
- خضوعها للصّلح الواقي.
- خضوعها للحراسة القضائيّة.

1 المادة 2 فقرة 2 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022.
2 المادة 53 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية.

الفرع الثّاني: واجب مسك السجلّات الإلزاميّة

تلتزم الشّركات التجاريّة بموجب المادة 6 من قرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022، بمسك السجلّات الإلزاميّة التّالية:

- ☐ سجلّ المعلومات الأساسيّة وكافة الوثائق والمستندات المثبتة لها.
- ☐ سجلّ المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيّين.
- ☐ سجلّ الشركاء أو المساهمين.

أولاً: سجلّ وافٍ وحديث للمعلومات الأساسيّة وكافّة الوثائق والمستندات المثبتة لها:

يتعيّن على الشركات التجارية أن تمسك وتحتفظ بسجلّ يتضمّن البيانات والمستندات المتّصلة بالمعلومات الأساسيّة عن الشركة.

وتشمل المعلومات الأساسية عن الشركة، المعطيات التالية :

1- اسم الشّركة: ويقصد به التّسمية التي اختارها الشّركاء للشّركة مثلما وردت بعقد أو وثيقة التّأسيس[3].

2- الدّليل على التّأسيس: ويقصد به كلّ وثيقة قانونيّة ترتّب عنها تأسيس الشّركة أو إنشائها بصفة قانونيّة والوثائق المثبتة لشهر الشّركة طبق القانون، وهو ما يشمل خاصّة :

- **عقد الشّركة أو وثيقة التّأسيس،** وهو العقد الذي أبرمه المؤسّسون في سياق إنشاء الشّركة لأوّل مرّة.
- **في حالة الاندماج بطريق الضم**، القرار الصّادر من الشركة المندمجة بحلّها والقرار الصادر عن الشركة التي تم الاندماج فيها بزيادة رأسمالها وفقاً لنتيجة تقويم الشركة المندمجة[4].
- **في حالة الاندماج بطريق المزج،** القرار الصادر عن كلّ شركة من الشّركات المندمجة بحلّها (وفقاً للأوضاع المقرّرة لتعديل عقد الشّركة أو نظامها الأساسيّ) ثمّ عقد تأسيس الشّركة الجديدة وفقاً لمقتضيات قانون الشركات التجارية[5].
- **في حالة تقسيم الشركة،** القرار الصادر عن الجمعية العامة غير العادية للشركة أو من الشركاء، بحسب الأحوال، وذلك بأغلبية أصوات الحائزين على ثلاثة أرباع رأس المال، والذي يقضي بتقسيمها والوثائق[6]، المثبتة لاستكمال الشركات الناشئة عن التّقسيم، للاجراءات والصيغ المقرّرة بالنسبة للشّكل القانونيّ الذي تمّ اختياره[7].
- **بالنّسبة لشركة المساهمة العامّة**، عقد الشركة والنظام الأساسي للشركة اللذين تمت الموافقة عليهما من الإدارة المختصة بالوزارة وتوثيقهما لدى الجهة المختصة قانوناً بالتوثيق، يحملان توقيع المؤسّسين، والقرار الصّادر عن وزير التّجارة والصّناعة في شأن تأسيس الشّركة[8] مع ما يفيد نشره في الجريدة الرسميّة، إضافة إلى سائر الوثائق المثبتة لقيد الشركة في السجل التجاري والنشر في الجريدة الرسمية[9].
- **صحيفة القيد بالسجل التجاري.**
- **كل وثيقة مثبتة لشهر الشركة،** وفقاً للأحكام الواردة بقانون الشركات التجارية أوببعض القوانين الخاصّة المنظّمة لأصناف معيّنة من الشّركات التجاريّة.

3 قد يختار الشركاء اسم الشركة بمناسبة إنشاءها أو في إطار تعديل لعقد التأسيس يتضمّن تغيير تسمية الشركة التجارية.
4 المادة 278 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشّركات التجاريّة.
5 المادة 279 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشّركات التجاريّة.
6 المادة 284 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية.
7 المادتين 283 و284 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية.
8 المادة 72 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجاريّة.
9 المادّة 75 من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشّركات التّجاريّة.

3- الشّكل القانوني للشركة: ويقصد به الصّنف القانوني الذي اختاره الشركاء للشركة من بين الأصناف الواردة بالمادة 4 من قانون الشركات التجارية، سواء تمّ هذا الاختيار بمناسبة تأسيس الشركة أو بمناسبة تعديل لعقد التأسيس شمل شكل الشّركة [10].

4- حالة الشّركة ويقصد بها الأوضاع القانونيّة (والاقتصاديّة) التي يمكن أن تكون عليها الشّركة، بما يشمل خاصّة :

- **حالة الشّركة النّشطة Active company:** وهي الوضعيّة العاديّة أو المألوفة للشّركة. في هذه الحالة يتعيّن على الشّركة مسك سجلاتها والاحتفاظ خاصّة بسجلاّتها المحاسبيّة وبوثائقها الماليّة وبإقراراتها الضريبيّة وبالوثائق المتعلّقة بالمعاملات التي تنجزها بالخصوص مع عملائها أو المتعاقدين معها أو الجهات الحكومية [11].

- **حالة الشّركة غير النشطة Inactive company:** وهي وضعية استثنائيّة بحكم أنّ هدف كل شركة تجاريّة هو مباشرة الأنشطة الاقتصاديّة وتحقيق الرّبح. في هذه الحالة، يتعيّن على الشّركة مسك الوثائق المثبتة لهذه الوضعيّة مثل استقالة مدير الشّركة أو وفاته أو تحقيق خسائر متراكمة استوعبت كامل رأس المال أو وجود خلافات متفاقمة بين الشّركاء أدّت إلى تعطيل السّير العادي للشّركة والإجراءات التي تمّ اتّخاذها حيال هذه الوضعيّة عند الاقتضاء والوثائق المثبتة لقيام الشّركة بالإيفاء بالتزاماتها القانونية مثل تجديد السجل التجاري وتقديم الاقرارات الضريبية وغيرها من الالتزامات القانونيّة المفروضة على الشركة.

- **حالة الشركة تحت التّصفية:** وهي الحالة التي تعقب حلّ الشركة [12]، حيث تحافظ الشّركة على شخصيّتها المعنويّة بالقدر اللاّزم لأعمال التّصفية. وتهدف التّصفية إلى تحقيق أصول الشّركة من خلال تحويلها إلى أموال نقديّة (سيولة) ثمّ تسوية ديون الشّركة كلّياً أو جزئيّاً [13] وتوزيع الباقي بين الشّركاء عند الاقتضاء. في حالة التّصفية، يتعيّن على الشّركة التجاريّة أن تحتفظ بالقرار الذي تمّ بموجبه حلّ الشّركة وتاريخه وما يفيد شهره وسجلاّتها المحاسبيّة القديمة أو السّابقة.

10 مع التذكير أنّ الشركاء يحدّدون بكامل الحرية الشّكل القانوني للشركة على ضوء الأحكام القانونية المنطبقة على كل صنف، أخذاً بعين الاعتبار هيكلة الشركة (أجهزة إدارة الشركة) ونظام حصص الشركاء (مدى إمكانية التفويت فيها من طرف الشركاء من عدمه) ونطاق مسؤولية الشركاء... ما لم يفرض القانون شكلاً معيّناً بالنّسبة لبعض الشّركات الخاصّة مثل البنوك التي يجب أن تتّخذ شكل شركة مساهمة عامّة (المادة 79 من قانون رقم (13) لسنه 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية).

11 حول واجب مسك الدفاتر التجارية. تراجع المواد 21 وما بعدها من القانون رقم (27) لسنة 2006 بإصدار قانون التجارة.

12 المادة 304 من قانون الشركات التجارية.

13 المادة 792 وما بعدها من القانون رقم (27) لسنة 2006 بإصدار قانون التجارة.

- **حالة الشّركة الخاضعة لإجراءات الصّلح الواقي:** يُعرّف الصلح الواقي من الإفلاس على أنّه آليّة يتّفق بموجبها التّاجر المدين الذي تعرض نشاطه التجاري إلى اضطراب من شأنه أن يؤدي إلى توقّفه عن الدفع، مع دائنيه تحت إشراف المحكمة على أن يمنحه غالبيّتهم آجالاً للوفاء بالدين أو إبراء من جزء من الدين، بما يسمح له بتخطّي الضّائقة الماليّة التي يمرّ بها [14].

- **حالة الشركة الخاضعة لإجراءات إفلاس:** يقصد بالإفلاس الوضعيّة القانونيّة التي يوجد عليها التاجر سواء كان شخصاً طبيعيّاً أو معنوياً تبعاً لتوقفه عن دفع ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها لاضطراب مركزه المالي وتزعزع ائتمانه. لا تنشأ حالة الإفلاس إلا بحكم قضائي صادر بناء على طلب من أحد الدائنين أو من التّاجر نفسه أو بطلب النّيابة العامّة، ويجوز للمحكمة أن تقضي بشهر إفلاس التاجر من تلقاء ذاتها [15].

- **حالة الشركة تحت الحراسة القضائية:** الحراسة القضائيّة هي عموماً إجراء تأمر به المحكمة بشأن منقول أو عقار موضوع نزاع أو يكون الحقّ فيه غير ثابت، وذلك كإجراء احترازيّ لحماية الأصول الثابتة والمنقولة والحقوق من ضرر هذه المنازعة، والحد من الخسائر الناتجة عن استمرار الوضع على ما هو عليه، بأن تعهد لشخص يسمّى الحارس القضائي مهمة حفظ وإدارة المال موضوع الحراسة [16].

5- عنوان المكتب المسجل وهو عنوان المركز الرئيسي للشركة ومقر إدارتها الفعلي [17].

6- سلطات التّنظيم الأساسيّة، ويقصد بها عقد الشّركة أو وثيقة تأسيسها والنّظام الأساسيّ للشّركة، وأيّة وثائق أخرى تنظّم إدارة وتسيير أعمال الشّركة وتحدّد صلاحيّات ومسؤوليّات الادارة بها، بحسب الشّكل القانونيّ للشّركة.

7- قائمة المديرين، وتشمل هويّة الاشخاص الذين يمثّلون الشّركة قانوناً ولهم حقّ التوقيع نيابة عنها والتّعاقد باسمها، سواء تمّ تعيينهم بموجب عقد التّأسيس أو أيّ وثيقة أخرى.

14 المادة 792 وما بعدها من القانون رقم (27) لسنة 2006 بإصدار قانون التجارة.

15 المادة 606 وما بعدها من القانون رقم (27) لسنة 2006 بإصدار قانون التجارة.

16 المادة 755 وما بعدها من القانون رقم (22) لسنة 2004 بإصدار القانون المدني.

17 يقصد بمقر الادارة الفعلي، المقر الذي توجد به الأجهزة أو الهياكل التي تتولّى تسيير الشركة ومصالحها الإدارية (تراجع على سبيل المثال، المادة 54 من القانون رقم (22) لسنة 2004 بإصدار القانون المدني).

ثانياً: سجلّ المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيّين

المستفيد الحقيقيّ هو الشّخص الطبيعيّ الذي يمتلك أو يُسيطر فعلياً على شخص معنويّ أو ترتيب قانونيّ بشكل نهائيّ أو الشخص الطبيعيّ الذي تتمّ العمليّات نيابة عنه، كما يشمل أيضاً الشّخص الذي يمارس سيطرة فعليّة ونهائيّة على شخص معنويّ أو ترتيب قانونيّ[18]

ويتعين على الأشخاص المعنوية (مثل الشركات التجارية) الامتثال لالتزامين أساسيين متّصلين بالمستفيد الحقيقي:

1- تقديم التّصريح بالمستفيد الحقيقي: وذلك عند طلب الترخيص أو القيد بالسجلّ التجاريّ أو التعديل أو التجديد [19].

2- تحديد هوية المستفيد الحقيقي منها: بالاستناد إلى وثائق أو معلومات أو بيانات معتمدة، تحدثها بصفة مستمرة، وتحتفظ بها في سجل خاص تمسكه لهذا الغرض [20].

بناء عليه، فإنّ سجلّ المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقيّ هو السجلّ المتعلّق بالمعلومات التي يجب على الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية التصريح بها عند طلب التّرخيص أو القيد أو التّعديل أو التّجديد، والاحتفاظ بها محدثة ومدعومة بالوثائق المؤيّدة لها وفقاً لمقتضيات القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجلّ الاقتصاديّ الموحّد ولائحته التنفيذيّة.

ويتعيّن على الشّركات التجاريّة عند التقدّم بطلب التّرخيص أو التّسجيل، تقديم نسخة من سجلّ المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيّين إلى الجهة المختصّة (إدارة التّسجيل والتّراخيص التجاريّة بوزارة التجارة والصّناعة) خلال مدّة لا تجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب [21].

18 للمزيد من المعلومات حول المستفيد الحقيقي، يمكن الاطلاع على الدليل الارشادي حول المستفيد الحقيقي المنشور بموقع وزارة التجارة والصناعة على العنوان التالي: MOCI_Guidance-on-Beneficial-Owner-AR-20220313-LOWRES.pdf

19 المادّة 4 من القانون رقم (1) لسنة 2022 بشأن السجلّ الاقتصاديّ الموحّد.

20 المادة 6 من اللّائحة التنفيذيّة لقانون السّجل الاقتصاديّ الموحّد.

21 المادة 6 من اللّائحة التنفيذيّة لقانون السّجل الاقتصاديّ الموحّد.

وتشمل المعلومات الواجب تضمينها والاحتفاظ بها في سجلّ المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقيّ، على الأقلّ، ما يلي:

1. اسم المستفيد الحقيقيّ على النّحو المبيّن في وثيقة الإثبات الرسميّة، كالبطاقة الشخصيّة، أو بطاقة الهويّة، أو جواز السّفر، أو غيرها من المستندات المثبتة للهويّة.
2. تاريخ ومحلّ ميلاد المستفيد الحقيقيّ.
3. بيان جنسية المستفيد الحقيقي، أو جنسياته في حال تعددها.
4. العنوان كما ورد بوثائق الإثبات الرسمية كالبطاقة الشخصية أو بطاقة الهوية أو جواز السفر.
5. رقم البطاقة الشخصيّة للقطريّين والمقيمين بدولة قطر.
6. رقم جواز السفر بالنّسبة لغير القطريّين المقيمين وغير المقيمين بدولة قطر.
7. تاريخ إصدار وانتهاء صلاحيّة البطاقة الشخصيّة أو بطاقة الهوية أو جواز السفر.
8. التاريخ الذي أصبح فيه الشخص مستفيداً حقيقياً.
9. مقدار نسبة حصة الملكية المسيطرة في رأس مال الشركة أو حقوق التصويت بها وأي تغيير يطرأ عليها.
10. تحديد الأسس والوسائل التي بموجبها يمارس المستفيد الحقيقي السيطرة الفعلية والنهائية على الشركة، وذلك في حال ممارسة السيطرة من خلال وسائل أخرى بخلاف الملكية المباشرة أو غير المباشرة في رأس مالها أو حقوق التصويت بها.
11. تحديد تاريخ آخر تحديث للسجل المتضمن للمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين[22].

22 المادة 11 من اللّائحة التنفيذيّة لقانون السّجل الاقتصاديّ الموحّد.

وقد ألزمت المادة 12 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحّد، الأشخاص المعنويّة بما في ذلك الشّركات التجاريّة، في حال حصول أيّ تغيير في المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقيّ، بالحصول على الوثائق المثبتة لوقوع هذا التّغيير، وتحديث تلك المعلومات بالسجلّ الذي تمسكه. وعليها إعلام الجهة المختصّة بكل التّغييرات التي تطرأ على المعلومات المطلوبة وتقديم سجلّ محدث في مدة لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ الحصول على الوثائق المثبتة لحصول التّغيير.

ثالثاً: سجلّ الشركاء أو المساهمين

يهدف سجل الشركاء أو المساهمين [23] إلى تحديد الشّركاء والتّعريف بهم، من خلال بيان هويّتهم وذكر الحقوق التي ينتفعون بها أو يمارسونها في إطار الشّركة، وما يطرأ على ذلك من تغييرات.

ويتضمّن هذا السّجل البيانات التّالية:

- أسماء الشّركاء مثلما وردت بوثائق إثبات الهوية الرسمية،
- جنسياتهم،
- عناوينهم،
- عدد الحصص أو الأسهم التي يملكونها في الشركة،
- فئات الأسهم أو الحصص، بما في ذلك طبيعة حقوق التّصويت المرتبطة بها : في هذا الصّدد يتمّ التّمييز بين الأسهم العاديّة Common Stock والأسهم الممتازة Preferred Shares or Preferred Stock. وتسمّى هذه الفئة الأخيرة من الأسهم أيضاً بالأسهم التفضيليّة، قد تمّ استحداثها بموجب القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشّركات التجاريّة الصّادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015، حيث أصبحت المادّة 152 من قانون الشّركات التجاريّة تنصّ على أنّه "يجوز أن ينصّ نظام الشّركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم وذلك في التّصويت أو الأرباح أو ناتج التّصفية أو في غير ذلك، على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميّزات والقيود [24]"

فعلى سبيل المثال، إذا كانت بعض الأسهم تمنح مالكيها حق تصويت مزدوج Double أو مضاعف Multiple (أو أحيانا تحرمهم من حقّ التصويت مقابل الحصول على منافع أخرى كالحصول على توزيع الأرباح على سبيل الأولوية)، فإنّه يجب تضمين مثل هذه المعطيات بسجلّ الشّركاء.

23 يقترن استعمال عبارة المساهمين بشركة المساهمة العامة أو الخاصة. أما بالنسبة لبقية أشكال الشركات التجارية فإنه يقع استعمال عبارة الشركاء.

24 المادة 152 معدلة من قانون الشركات التجارية إلى أنه سيصدر قرار من وزير التجارة والصناعة بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة.

الفـرع الثالـث: القواعـد الأساسـيّة المتعلّقـة بمسـك السـجلّات الإلزاميّـة

حتّـى تـؤدي السـجلّات الإلزاميّـة وظيفتهـا فـي تعزيـز الشـفافيّة ومنـع إسـاءة اسـتعمال الشّـركات التجاريّـة لأغـراض غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، فإنّـه يتعيّـن احتـرام جملـة مـن القواعـد والمبـادئ فـي سـياق مسـك السـجلات المذكـورة والمحافظـة عليهـا. وتتمثـل هـذه القواعـد فـي مـا يلـي:

القاعـدة الأولـى: الصّحـة والدقّـة: يجـب أن تكـون المعلومـات والبيانـات المتعلّقـة بالسـجلّات الأساسـيّة أو المضمّنـة بهـا والمسـتندات الدّاعمـة، صحيحـة ووافيـة ومطابقـة للواقـع.

وتعتبـر مجموعـة العمـل المالـي (الفاتـف) أن المعلومـات تكـون دقيقـة عندمـا تـمّ التحقّـق منهـا لتأكيـد دقّتهـا وصحّتهـا مـن خـلال التحقّـق مـن هويّـة ووضـع المسـتفيد الحقيقـيّ بالاعتمـاد علـى وثائـق أو بيانـات أو معلومـات أصليّـة مـن مصـدر موثـوق ومسـتقلّ. وتعتبـر المعلومـات وافيـة عندمـا تكـون كافيـة لتحديـد هويـة الشـخص الطبيعـي (أو الأشـخاص الطبيعييـن) الـذي هـو مسـتفيد حقيقـيّ وضبـط الوسـائل أو الآليّـات التـي اكتسـب بواسـطتها هـذه الصفـة أي الوسـائل التـي يمـارس مـن خلالهـا الرقابـة والسـيطرة علـى الشـخص المعنـوي.

القاعـدة الثانيـة: ضـرورة التّحديـث: يجـب علـى الشّـركة التجاريّـة تحديـث بيانـات السـجلّات الإلزاميّـة حتـى تكـون متطابقـة مـع التغييـرات أو التعديـلات التـي قـد تشـمل بيانـات الشـركة، أو هيـكل الملكيـة أو مديريهـا أو غيـر ذلـك مـن البيانـات.

وفـي هـذا الإطـار تجـدر الإشـارة إلـى أنّ الشـركات التجاريـة ملزمـة بالتأشـير فـي السـجل التجـاري بـأي تغييـر أو تعديـل يطـرأ علـى المعلومـات الأساسـية، وفقـاً للأجـراءات المنصـوص عليهـا فـي القانـون رقـم (25) لسـنة 2005 بشـأن السـجل التجـاري، وذلـك خـلال ثلاثيـن يومـاً مـن حـدوث التغييـر أو التعديـل [25] .

كمـا ألزمـت اللائحـة التنفيذيـة لقانـون السـجل الاقتصـادي الموحـد الشـركات التجاريـة بإعـلام الجهـة المختصـة بـكل التغييـرات التـي تطـرأ علـى المعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيد الحقيقـي وتقديـم سـجل مُحـدث فـي أجـل لا يجـاوز ثلاثيـن يومـاً مـن تاريـخ الحصـول علـى الوثائـق المثبتـة لحصـول التغييـر. وفـي حالـة تعـذر الحصـول علـى الوثائـق المثبتـة للتغييـرات المشـار إليهـا، يجـب عليهـا إعـلام الجهـة المختصـة بـأي تغييـر علـى المعلومـات المطلوبـة فـي أجـل لا يجـاوز تسـعين يومـاً مـن تاريـخ علمهـا بهـذا التغييـر، مـع بيـان الأسـباب التـي دعتهـا إلـى الاعتقـاد بحـدوث تغييـر فـي المعلومـات المطلوبـة [26].

القاعـدة الثالثة: تدعيم البيانات والمعلومات بالوثائق المثبتة،

القاعـدة الرابعـة: وجـوب الاحتفـاظ بهـذه السـجلات فـي مـكان آمـن يضمـن حمايتهـا وسـرّيتها [27].

القاعـدة الخامسـة: سـرعة إتاحـة المعلومـات للسـلطة المختصـة: يجـب علـى الشـركة التجاريـة أن تحتفـظ بالسـجلات الإلزاميـة علـى نحـو يسـمح لهـا بإتاحـة السـجلات المذكـورة للسـلطة المختصـة عنـد الطلـب، سـواء فـي المركـز الرئيسـيّ للشـركة أو فـي مـكان آخـر تلتـزم الشـركة بإخطـار الإدارة والإدارة المختصـة بـه [28]،

القاعـدة السادسـة: صيغـة مسـك السـجلات: يجـب علـى الشّـركات الاحتفـاظ بالسـجلّات الإلزاميّـة فـي صيغتيـن : ورقيـة والكترونيـة.

25 المادة 4 فقرة 2 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلقة بالشركات التجارية

26 المادة 12 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

27 المادة 7 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب- المادة 6 فقرة أخيرة من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحّد.

28 المادة 45 من القانون رقم (20) لسنة 2019بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتنميل الإرهاب - والمادة 7 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

الفرع الرّابع: واجب تعيين شخص طبيعي مقيم في الدولة مسؤول عن توفير المعلومات المضمّنة بالسجلّات الإلزاميّة

إنّ مسك السّجلات الإلزاميّة واتّباع قواعد محدّدة في هذا الصّدد ليس غاية في ذاته، وإنّما يجب أن تكون هذه السجلّات متاحة للسّلط المختصّة بالدّولة[29]، في سياق مهامّها المتّصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على هذا الأساس، أوجبت المادّة 45 من القانون رقم (20) لسنة 2019 والمادة 8 من قرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية، على الشّركات التجاريّة تحديد شخص طبيعيّ واحد على الأقلّ مقيم في دولة قطر يكون مخوّلاً ومسؤولاً عن توفير كافّة المعلومات التي تتضمّنها السجلّات الإلزاميّة وتوفير المساعدة للسلطات المختصة عند الطّلب.

يجب أن تتوفّر في الشّخص المسؤول عن توفير المعلومات التي تتضمنها السجلّات الإلزاميّة الشّروط التّالية:

- يجب أن يكون شخصاً طبيعياً، سواء كان منتمياً للشركة كأن يكون شريكاً بها أو مديراً لها، أو كان طرفاً أجنبياً عنها كأن يكون مهنياً (محام أو مدقق حسابات أو غيرهما ...). ويمكن أن يكون فرداً واحداً أو عدّة أفراد، لكن لا يجوز تعيين شخص معنويّ للغرض.

- يجب أن يكون مقيماً في دولة قطر[30]، أي أنّه يسكن بشكل معتاد بدولة قطر، سواء كان مواطناً قطرياً أو شخصاً له رخصة الإقامة بها (شخص حاصل على البطاقة الشخصية القطرية)[31]، وذلك حتّى يمكنه الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات المضمّنة بالسجلّات الإلزاميّة. أما في حال سافر الشخص المسؤول عن توفير المعلومات المضمنة بالسجلات الإلزاميّة خارج دولة قطر بصفة مؤقّتة، فإنّه يتعيّن عليه أن يتّخذ التدابير اللازمة للاستجابة للطّلبات المحتملة المقدّمة من السّلطات المختصّة قصد الحصول على المعلومات المذكورة، كأن يفوّض صلاحيّاته ومهامّه إلى نائب له (في حالة تعدد الأشخاص المسؤولين عن توفير معلومات السجلات الالزامية) أو يعلم بسفره الممثّل القانوني للشركة (مديرها أو رئيس مجلس الادارة) الذي يعتبر قانوناً في جميع الأحوال الشخص المسؤول عن توفير هذه المعلومات.
- يجب أنّ يكون هذا المسؤول مخوّلاً له من الشركة (إدارة الشركة) بتوفير كافة المعلومات التي تتضمّنها السجلات الإلزاميّة، حتى يمكنه النفاذ لهذه المعلومات والاستجابة تبعاً لذلك للطلبات الصادرة عن السلط المختصة بالحصول على المعلومات المذكورة.

وتتولى الشركة إعلام الادارة ببيانات المسؤول عن توفير المعلومات المذكورة فور تعيينه. وقد وضعت إدارة التسجيل والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة على ذمة الشركات التجارية، نموذجاً للتصريح ببيانات المسؤول عن توفير المعلومات المضمّنة بالسجلّات الإلزاميّة ملحقاً بهذا الدليل.

ويجب التّنبيه إلى أنّ تعيين الشّخص المسؤول عن توفير معلومات السجلّات الإلزاميّة، لا يعني أنّ الممثّل القانونيّ للشّركة معفى من كلّ التزام في هذا الصّدد، **بل إنّ مدير الشركة أو رئيس مجلس الادارة يكون في جميع الأحوال مسؤولاً أمام السّلطة المختصّة، عن توفير كافّة المعلومات التي تتضمّنها السجلات الإلزامية وتوفير المساعدة عند الطلب**[32].

29 السلطة المختصة هي كلّ سلطة عامّة منوط بها مسؤوليات محدّدة لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الارهاب (المادة 1 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب).

30 حول مفهوم الاقامة، تراجع على سبيل المثال المادة 1 من القانون رقم (24) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على الدخل، والتي تعرّف المقيم بأنه كل شخص طبيعي تتوفر فيه إحدى الحالات الآتية:
أ. إذا كان له مسكن دائم في الدولة.
ب. إذا أقام في الدولة مدة تزيد على مائة وثلاثة وثمانين يوماً متصلة أو متقطعة خلال (12) اثني عشر شهراً.
ت. إذا كان مركز مصالحه الحيوية في الدولة.

31 المادة 8 وما بعدها من قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم.

32 المادة 8 فقرة 2 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة.

الفرع الخامس: آجال الاحتفاظ بالسجلات الإلزاميّة وبالوثائق والمستندات المثبتة لها

يتعيّن التمييز في هذا الصدد بين وضعيتين، الشركة التي تنشط بشكل عادي والشركة التي هي موضوع تصفية:

- **بالنسبة للشركة التي تنشط بشكل عادي:** يتعيّن على مدير الشّركة أو رئيس مجلس الإدارة الاحتفاظ بالسجلّات الإلزاميّة، وكافّة الوثائق والمستندات المثبتة لها، لمدّة **لا تقلّ عن عشر سنوات** من تاريخ انقضاء الشّركة.

- **بالنسبة للشركات التي تمت تصفيتها:** يتعين على المصفّي الاحتفاظ بالسجلات الإلزاميّة والوثائق والمستندات المثبتة لها، وكذلك المعلومات والسجلات المتعلقة بأعمال التصفية، لمدة لا تقلّ عن عشر سنوات من تاريخ انقضاء الشّركة [33].

وفي كلّ الحالات، تحتفظ وزارة التّجارة والصّناعة بالمعلومات الأساسيّة والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيّين، المضمّنة بالسجلّ التجاريّ وسجلّ المستفيدين الحقيقيين، طالما كانت الشركة قائمة، ولمدّة لا تقل عن عشر سنوات اعتباراً من تاريخ انقضاء الشركة .

33 المادة 9 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة.

الفرع السادس : واجب الافصاح المحمول على الشّريك أو المساهم بالنّيابة والمدير بالنّيابة

أولاً: مفهوم الشّريك أو المساهم بالنّيابة (أو الاسميّ)، والمدير بالنّيابة (أو الاسميّ):

يندرج مفهوم الشّريك أو المساهم بالنيابة (أو الاسميّ أو المرشّح)، والمدير بالنيابة (أو الاسميّ أو المرشّح)، في إطار التّرتيبات الاسميّة Nominee Arrangements، وهي ترتيبات معروفة (وأحياناً مقنّنة) في القوانين المستمدّة من النظام الأنقلوسكسوني، وتشبه إلى حدّ بعيد مفهوم "الاسم المستعار" الذي يكرّسه القانون المدني [35]. ويقصد بالتّرتيبات الاسميّة بشكل عامّ، الحالات التي يحتلّ فيها شخص معيّن (ويسمى "مرشّح" Nominee) وضعيّة ملكيّة أو موقع إدارة في حق ونيابة عن ولفائدة شخص غير مسمّى، يكون في بعض الأحيان ضالعاً في أعمال فساد أو أنشطة إجراميّة. هذه التّرتيبات الاسميّة تسمح بإخفاء هويّة المستفيد الحقيقيّ وتحدّ بشكل كبير من الشفافية ومن الجدوى العملية للسجل التجاري ولوظيفته الاشهارية.

يندرج في إطار الترتيبات الإسمية كلّ من الشريك أو المساهم بالنّيابة أو الإسمي، والمدير بالنيابة أو الإسمي.

أمّا الشّريك (أو المساهم) بالنيابة أو الاسمي فهو الشخص الذي يكون مسجّلاً كشريك أو كمساهم بالشركة لكنه يمسك الحصة أو السهم في حق ولفائدة شخص آخر (الأصيل أو القائم بالتسمية) ويتصرّف وفقاً لتعليماته وتوجيهاته، وذلك بموجب اتّفاق بينه وبين المالك الفعلي للحصّة أو السّهم [36].

أو هو فرد أو شخص معنوي تمّ توجيهه من قبل فرد آخر أو شخص معنوي ("المُرَشِّح" أو القائم بالتسمية أو الأصيل) للتصرف نيابة عنه بصفة قانونية محدّدة فيما يتعلّق بالشّخص المعنوي. يمارس الشّريك بالنيابة أو الاسميّ حقوق التّصويت المرتبطة بمنصبه وفقاً للتّعليمات الصّادرة عن "المُرَشِّح" أو القائم بالتسمية و / أو يستلم الأرباح نيابة عن المُرَشِّح أو القائم بالتّسمية. ولا يكون الشّريك أو المساهم الاسميّ أو بالنّيابة أبدا المستفيد الحقيقي من الشّخص المعنوي بناء على الحصص التي يمتلكها بصفته بالنّيابة [37].

وأمّا المدير الاسميّ أو بالنّيابة (أو المدير المرشَّح ويعرف أيضا بالمدير المقيم) فهو الشّخص الطبيعيّ الذي يكون مسجّلاً كمدير للشّركة لكنّه يقوم بتسييرها بموجب اتّفاق مبرم مع الشّخص أو الأشخاص المسيطرين فعليّاً عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر [38].

أو هو كيان فرديّ أو قانونيّ يمارس بشكل روتينيّ وظائف المدير في الشّركة نيابة عن المرشّح ويخضع لتعليماته المباشرة أو غير المباشرة. لا يكون المدير المرشَّح أبداً هو المستفيد الحقيقيّ لشخص معنوي [39].

33 المادة 9 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة.

34 المادة 10 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة.

35 تراجع على سبيل المثال : المادّة 479 من القانون رقم (22) لسنة 2004 بإصدار القانون المدني التي تنص "لا يجوز للقضاة ولا لأعضاء النيابة العامة ولا للمحامين ولا لكتبة المحاكم ولا لمأموري التنفيذ أن يشتروا ولو باسم مستعار حقاً متنازعاً فيه، وإلا كان العقد باطلاً". تراجع أيضا المادتان 480 و481 من نفس القانون، والمادتان 10 و15 من القانون رقم (7) لسنة 2002 بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة.

36 المادّة 1 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية.

37 مسرد المصطلحات، توصيات مجموعة العمل المالي "الفاتف"، 2022.

Nominee is an individual or legal person instructed by another individual or legal person ("the nominator") to act on their behalf in a certain capacity regarding a legal person....

38 المادة 1 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية.

39 مسرد المصطلحات، توصيات مجموعة العمل المالي "الفاتف"، 2022.

A Nominee Shareholder exercises the associated voting rights according to the instructions of the nominator and/or receives dividends on behalf of the nominator. A nominee shareholder is never the beneficial owner of a legal person based on the shares it holds as a nominee.

A Nominee Director (also known as a "resident director") is an individual or legal entity that routinely exercises the functions of the director in the company on behalf of and subject to the direct or indirect instructions of the nominator. A Nominee Director is never the beneficial owner of a legal person.

ثانياً: واجبات الافصاح المفروضة على الشّريك أو المساهم الاسميّ أو بالنّيابة وعلى المدير الاسميّ أو بالنّيابة:

تتراوح استعمالات التّرتيبات الإسميّة (الشّريك بالنيابة أو الإسمي والمدير بالنيابة أو الإسمي) بين:

استعمالات مشروعة متمثّلة في حماية الأصيل (القائم بالتّسمية) والامتثال لبعض المتطلبات القانونية، خاصّة تلك المتصّلة بالسّوق المالية وتطوير الأنشطة والأعمال التجارية.

الاستعمالات غير المشروعة المتمثّلة في إساءة استعمال هذه الترتيبات لغايات إخفاء هوية المستفيد الحقيقي وحجب ارتباط هذا الأخير الضّالع في الأنشطة الاجراميّة بالكيان القانونيّ. في هذه الحالة الأخيرة، تكون التّرتيبات الإسميّة أدوات فعّالة للتّمويه وحجب هويّة الأشخاص الطبيعيّين المسيطرين على الشّركات الصوريّة.

على هذا الاساس، تطرح التّرتيبات الاسميّة تحدّياً على الدول من حيث ضرورة إخضاع هذه الأدوات لمتطلّبات الشفافيّة حتى لا يتمّ إساءة استعمال هذه الترتيبات لغايات غير مشروعة ولا تكون أدوات متاحة للمجرمين والمحتالين وغاسلي الأموال، بغرض التمويه والتخفي.

وفي سبيل فرض الشفافية على الترتيبات الاسمية ومنع استعمالها لغايات التخفي والتمويه حول هوية الشخص المسيطر أو المستفيد الحقيقي من الشركات التجارية، أوجبت المادة 46 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، "على المساهم بالنيابة والمدير بالنيابة الإفصاح عمّن ينوبون عنه إلى الشخص المعنوي الذي يساهمون فيه أو يديرونه، وكذلك إلى الجهة الرقابية المعنية.

وفي حال كان من يسمّيهم شخصاً معنوياً، يجب على المساهمين والمديرين بالنيابة تحديد المستفيد أو المستفيدين الحقيقيين من هذا الكيان".

في نفس السياق، تمّ بموجب القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015، إضافة المادة 18 مكرر إلى قانون الشركات التجارية المشار إليه والتي ورد بها "لأغراض تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشار اليه، يصدر الوزير القرارات التنظيمية التي تحدد ما يلي: ...

-4 إجراءات إفصاح الشريك بالنيابة والمدير بالنيابة عمن ينوبون عنهم إلى الشركة التجارية والوزارة".

وعلى إثر ذلك، صدر قرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة، والذي تضمّن الأحكام التفصيليّة لواجب الافصاح المحمول على (الشّريك الاسميّ أو بالنّيابة) و(المدير الاسميّ أو بالنّيابة).

تطبيقاً للقرار رقم (2) المذكور، فإن يتعيّن على المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة، الإفصاح لإدارة الشركة وللإدارة المختصة (إدارة التسجيل والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة)، عن القائم بالتسمية خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اكتسابه هذه الصفة، وأن يقدم للإدارتين المذكورتين المعلومات التالية، مع المستندات المثبتة لها:

1. نسخة من الاتفاق المبرم بين القائم بالتسمية والشريك بالنيابة أو المدير بالنيابة، وإذا كان الاتّفاق غير مكتوب، فيجب موافاة الإدارة بوثيقة موقعة من القائم بالتسمية والشريك بالنيابة أو المدير بالنيابة، وتتضمن وصفاً وبياناً لشروط الاتفاق.
2. تاريخ تولي مهمة المدير بالنيابة، أو اكتسابه صفة الشريك بالنيابة.
3. إذا كان القائم بالتسمية شخصاً طبيعياً، فإنه يتعيّن على المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة تحديد هويته من خلال تقديم المعلومات اللازمة لتحديد هذه الهوية، وبالأخص المعلومات التالية:

- اسم الشخص القائم بالتسمية، وفقاً لما يرد بوثيقة تحديد الهوية (البطاقة الشخصية أو جواز السفر).
- تاريخ ومكان الولادة.
- عنوان محل الإقامة، أو عنوان مكان تواجده في الدولة.

- الجنسية أو الجنسيات في حال تعددها.
- رقم البطاقة الشخصية القطرية، إذا كان القائم بالتسمية قطرياً أو مقيما في الدولة.
- رقم جواز السفر، إذا كان القائم بالتسمية من غير القطريين المقيمين، أو من غير المقيمين في الدولة.
- تاريخ إصدار وانتهاء صلاحية البطاقة الشخصية أو جواز السفر.

4. إذا كان القائم بالتسمية شخصاً معنوياً أو ترتيباً قانونياً، فإن يتعيّن على المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة تحديد هويته من خلال تقديم المعلومات اللازمة لذلك، وعلى الأخص ما يلي:

- اسم الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني.
- رقم القيد بالسجل التجاري إن وجد.
- الشكل القانوني.
- سند التأسيس.
- الصلاحيات والأنظمة الخاصة بالشخص المعنوي أو الترتيب القانوني.
- أسماء الأشخاص المعينين الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا.
- عنوان المكتب المسجل.
- التاريخ الذي اكتسب فيه القائم بالتسمية السيطرة الفعلية على الحصص أو الأسهم بالشركة.

5. إذا كان القائم بالتّسمية شخصاً معنويّاً أو ترتيباً قانونيّاً، فعلى المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة تحديد هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين، من القائم بالتسمية، وتقديم جميع المعلومات المطلوبة عنهم طبقاً للقانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد [40].

وإثر قيام الشريك أو المساهم الإسمي أو بالنيابة أو المدير الاسمي أو بالنيابة بالإفصاح عن هوية القائم بالتسمية، يتعين عليه الامتثال لالتزامين، بمناسبة أداءه مهامه وإنهاء دوره بالشّركة [41] .

أثناء أداءه لمهامّه: حتّى تكون المعلومات التي سبق أن قدّمها الشّريك أو المساهم الاسميّ أو بالنّيابة والمدير الاسميّ أو بالنّيابة محدثة ومواكبة لجميع التّغييرات التي قد تطرأ سواء على مستوى الأصيل أو القائم بالتسمية أو على مستوى الشركة التجارية وكذلك التغييرات التي قد تحدث له، فقد ألزمه قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بمجرد علمه أو إذا توفرت لديه أسباب معقولة للعلم بحصول أي تغيير على المعلومات التي قدّمها بمناسبة الإفصاح لأول مرة لإدارة الشركة ولإدارة التسجيل والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة، عن القائم بالتسمية، بالقيام بما يلي:

(1) السعي للحصول على الوثائق المثبتة لوقوع التغيير، خاصة إذا لم يكن طرفاً أو مشمولاً في الواقعة أو التصرّف الذي أدّى إلى حصول التّغيير، كأن يقوم بمراسلة القائم بالتّسمية أو الشّركة بشكل رسميّ للحصول على وثيقة متّصلة بالتّغيير في المعلومات المصرّح بها أو مراجعة الجهة الحكوميّة المكلّفة بتوثيق أو قيد أو شهر التصرّف القانونيّ والسّعي للحصول على الوثيقة المذكورة طبق الإجراءات القانونيّة والاداريّة المعمول بها،

(2) إخطار الشركة والادارة المختصة بذلك، خلال ثلاثين يوما من حدوث التغيير.

في حالة زوال صفة المدير بالنّيابة أو الشّريك بالنّيابة، يتعيّن على الشّخص المعنيّ إخطار الشركة والإدارة المختصّة (إدارة التّسجيل والتّراخيص التّجارية) كتابة بذلك، خلال أجل ثلاثين يوما من تاريخ زوال صفة الشّريك بالنّيابة أو المدير بالنّيابة، وتقديم ما يثبت زوال الصفة.

وقد أوجبت المادّة 13 من قرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022 على الشركات التجارية الاحتفاظ بجميع المعلومات والمستندات والوثائق المتعلقة بالإفصاح عن المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة وأية تعديلات أو تغييرات تطرأ عليها بسجل الشركاء أو المساهمين، بحسب الأحوال، وتتحقق من كونها دقيقة وصحيحة ومُحدثة.

40 المادة 11 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية.
41 المادة 12 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلّقة بالشّركات التّجاريّة.

الفرع السابع: العقوبات والجزاءات المترتّبة عن مخالفة الالتزامات المتّصلة بتحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تحتفظ وزارة التّجارة والصّناعة بالحق في التحقّق من امتثال الشّركات التجاريّة للمتطلّبات المحمولة عليها بعنوان نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث نصت المادّة 14 من قرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية أنه "على الإدارة المُختصة التأكّد من التزام الشّركات التجاريّة بالواجبات المنصوص عليها في هذا القرار، وأيّ تعليمات أو قواعد أو إرشادات أو توصيات تصدر بشأن تحقيق متطلّبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولها في سبيل ذلك أن تطلب ما تراه ضرورياً لممارسة مهامها من معلومات أو بيانات أو مستندات أو غيرها، من مدير الشركة أو رئيس مجلس إدارتها".

وفي سبيل فرض امتثال الشركات التجارية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أقرّت النصوص التشريعية والتنفيذية العديد من العقوبات والجزاءات التي يقع توقيعها في صورة الاخلال بالمتطلبات المذكورة.

ففي مجال التصريح بالمستفيد الحقيقي، نشير أنّ اشتراط التّصريح بالمستفيد الحقيقيّ قد جاء مقترناً بعقاب "مدنيّ" فعّال وهو الحرمان من الحصول على الخدمة التي ينشدها طالب القيد أو التّرخيص أو التجديد أو التعديل للقيد بالسجلّ التجاريّ. فبما أنّه يجب على طالب الترخيص أو

التسـجيل أو التعديـل أو التجديـد (إذا كان الطلـب فـي حـقّ شـركة تجاريـة) أن يرفـق بطلبـه تصريحـاً بالمسـتفيد الحقيقـي طبقـاً للمعاييـر المحـددة باللائحـة التنفيذيـة لقانـون السـجل الاقتصـادي الموحـد، وذلـك عبـر تعبئتـه للنمـوذج الـذي تعـده الإدارة المختصـة لهـذا الغـرض، وأنـه لـن يُقبـل أي مـن الطلبـات المنصـوص عليهـا أعـلاه مـا لـم يكـن مرفقـاً بـه التصريـح بالمسـتفيد الحقيقـي أو كان غيـر مكتمـل، فـإنّ عـدم تقديـم التّصريـح بالمسـتفيد الحقيقـيّ يـؤدي إلـى الحرمـان مـن الانتفـاع بالخدمـة التـي تسـديها وزارة التجـارة والصناعـة موضـوع الطلـب (القيـد بالسـجل التجـاري أو الترخيـص أو تجديـد القيـد أو تعديلـه) [42].

وفـي الأحـوال التـي يتبيّـن فيهـا للموظّـف المختـصّ بالتّرخيـص أو التّسـجيل أو التّعديـل أو التّجديـد بالجهـة المختصّـة (إدارة التّسـجيل والتّراخيـص التجاريـة بـوزارة التّجـارة والصّناعـة) عـدم تقديـم التصريـح بالمسـتفيد الحقيقـي أو كان التصريـح المقـدم متضمّنـاً معلومـات غيـر كاملـة، يتـمّ إخطـار الطّالـب بـأيّ وسـيلة تفيـد العلـم لتقديـم التّصريـح بالمسـتفيد الحقيقـي أو اسـتكمال التصريـح خـلال مـدة لا تجـاوز ثلاثـة أيـام مـن تاريـخ الإخطـار، وإلا اعتبـر الطلـب مرفوضـاً [43]

وبالإضافـة إلـى رفـض طلـب القيـد أو الترخيـص أو التعديـل أو التجديـد (ومـا يشـكّله مـن حافـز علـى التصريـح بالمسـتفيد الحقيقـي)، نشـير أنّـه يحـقّ لإدارة التّسـجيل والتّراخيـص التجاريّـة فـي حالـة ثبـوت مخالفـة أحـكام القانـون رقـم (1) لسـنة 2020 بشـأن السـجلّ الاقتصـادي الموحّـد أو لائحتـه التنفيذيّـة، اتخـاذ كلّ أو بعـض الإجـراءات التّاليـة:

1. إصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير التصحيحيّة المتّخذة.
2. إصدار أمر بالالتزام بتعليمات معيّنة.
3. توجيه إنذار كتابي.
4. إيقـاف المديريـن أو أعضـاء مجلـس إدارة الشـركات التجاريـة مؤقتـاً، ولمـدة لا تجـاوز سـنة.
5. وقف الترخيص أو النشاط أو مزاولة المهنة، مؤقتاً، ولمدة لا تجاوز سنة.
6. إلغاء الترخيص أو محو القيد من السجل أو شطب الاسم، بحسب الأحوال.

42 المادّة 5 من اللآئحة التنفيذيّة لقانون السجلّ الاقتصاديّ الموحّد الصّادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020.
43 المادّة 5 من اللآئحة التنفيذيّة لقانون السجلّ الاقتصاديّ الموحّد الصّادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020.
44 المادّة 11 من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجلّ الاقتصاديّ الموحّد.

ويجـوز التظلـم مـن القـرارات الصـادرة بتطبيـق أو توقيـع الاجـراءات المذكـورة أعـلاه، وفقـا للضوابـط والاجـراءات والمواعيـد التـي أوردتهـا اللائحـة التنفيذيـة لقانـون السـجل الاقتصـادي الموحّـد [44].

فـي نفـس السّـياق (المتّصـل بالمسـتفيد الحقيقـي)، وتحديـدا بخصـوص مخالفـة واجـب مسـك سـجلّ واف ودقيـق وحديـث للمعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيدين الحقيقيّيـن وتقديـم نسـخة منـه إلـى الجهـة المختصّـة وذلـك علـى النحـو الـذي تحـدّده اللائحـة[45]، نشـير أنّ المـادة 12 مـن القانـون رقـم (1) لسـنة 2020 بشأن السـجل الاقتصـاديّ الموحّـد تنـصّ علـى أنّـه : "مـع عـدم الإخلال بـأيّ عقوبـة أشـدّ ينـصّ عليهـا قانـون آخـر، يُعاقـب بالحبـس مـدّة لا تجـاوز سـنتين وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (500.000) خمسـمائة ألـف ريال، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتيـن، كل مـن خالـف أحـكام المـادة (5) مـن هـذا القانـون.

ويعاقـب الشّـخص المعنـوي المخالـف للمـادّة المشـار إليهـا فـي الفقـرة السـابقة بالغرامـة المنصـوص عليهـا فـي هـذه المـادّة".

وبخصـوص مخالفـة واجـب الإفصـاح عـن الشـريك أو المسـاهم الاسـمي أو بالنيابـة وعـن المديـر الاسـمي أو بالنيابـة المنصـوص عليـه بالمـادة 46 فقـرة ثانيـة وثالثـة مـن القانـون رقـم (20) لسـنة 2019 بإصـدار قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، فهـي تسـتوجب عمـلا بالمـادة 87 مكـرر مـن نفـس القانـون عقوبـة بالحبـس لمـدّة لا تجـاوز سـنة، وبالغرامـة التـي لا تزيـد علـى (100,000) مائـة ألـف ريـال، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتيـن.

وبخصـوص بقيـة الالتزامـات المحمولـة علـى الشـركات التجاريـة مثـل الالتـزام بمسـك السـجلات الإلزاميّـة وبتعييـن شـخص طبيعـي واحـد علـى الأقـل، يكـون مقيمـاً فـي الدولـة ومخـولاً بتوفيـر كافـة المعلومـات التـي تتضمنهـا السـجلات الإلزاميّـة، وتوفيـر المسـاعدة عنـد الطلـب، فإنّـه يجـدر التّذكيـر بـأنّ هـذه الالتزامـات تجـد سـنداً لهـا فـي المـادّة 18 مكـرّر مـن القانـون رقـم (11) لسـنة 2015 بإصـدار قانـون الشّـركات التجاريّـة وأنّـه عمـلا بالمـادّة 18 مكـرر المذكـورة أصـدر وزيـر التجـارة والصناعـة القـرار رقـم (2) لسـنة 2022 بشـأن تحقيـق متطلّبـات مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب المتعلقـة بالشـركات التجاريـة، والـذي تولـى تفصيـل وتوضيـح سـائر الالتزامـات المحمولـة علـى الشـركات التجاريـة بعنـوان متطلّبـات الشـفافيّة ونظـام مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب.

واسـتناداً إلـى هـذه المعطيـات فـإنّ مخالفـة الالتزامـات المفروضـة بموجـب

45 هذا الواجب منصوص عليه بالمادّة 5 من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحّد.

قـرار وزيـر التجـارة والصناعـة رقـم (2) لسـنة 2022 تقـع تحـت طائلـة المـادة 324 مـن القانـون رقـم (11) لسـنة 2015 بإصـدار قانـون الشـركات التجاريـة والتـي جـاء بهـا: "فـي حالـة مخالفـة إحـدى الشـركات لأحـكام هـذا القانـون أو القـرارات المُنفّـذة لـه، تتولّـى الإدارة إخطـار المخالـف والتّحقيـق معـه، وفـي حالـة عـدم حضـور المخالـف فـي الموعـد المحـدّد للتّحقيـق تقـوم الإدارة بتحديـد موعـد آخـر للتّحقيـق وتخطـر بـه المخالـف، فـإذا لـم يحضـر فـي الموعـد الجديـد يجـوز للـإدارة اتّخـاذ الجـزاءات التأديبيّـة المقـرّرة.

وفي جميع الأحوال، يجوز للإدارة اتخاذ كل أو بعض الجزاءات الآتية :

1. الإنـذار.
2. اللوم.
3. منع المُخالف من العمل كعضو مجلس إدارة أو مدير لأي من الشركات بصفة دائمة أو لمدة محددة.
4. فـرض جزاء مـالي بما لا يجـاوز مبلغاً مقداره (10,000) عشرة آلاف ريال يومياً عن المخالفة المستمرة.
5. فرض جزاء ماليّ بما لا يجاوز مبلغاً مقداره (1,000,000) مليون ريال.

وتتولى الإدارة إبلاغ الشركة المخالفة بالقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز لها نشر القرار بالوسيلة التي تراها مناسبة.

ويجـوز التظلّـم مـن القـرار الصّـادر مـن الإدارة بتوقيـع الجـزاء للوزيـر أو مـن يفوّضـه، وذلـك خـلال ثلاثيـن يومـاً مـن تاريـخ إخطـار الشـركة بـه بأيـة وسـيلة تفيـد العلـم، ويبـت فـي التظلـم خـلال ثلاثيـن يومـاً مـن تاريـخ تقديمـه، ويبلـغ مـن رفـض طلبـه بذلـك بـأي وسـيلة تفيـد العلـم، ويعتبـر مضـي هـذه المـدة دون رد رفضـاً ضمنيـاً للتظلـم، ويكـون قـرار البـت فـي التظلـم نهائيـاً.

ويجـوز لـلإدارة التصالـح مـع الشـركة المخالفـة وفقـاً للإجـراءات والضوابـط التـي يصـدر بهـا قـرار مـن الوزيـر".

المراجع القانونية

1. القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المعدّل بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021.

2. القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية، المعدّل بالقانون رقم (8) لسنة 2021.

3. القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

4. قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجلّ الاقتصادي الموحّد.

5. قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجاريّة.

الملحق: استمارة تعيين مسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزاميّة

إدارة التسجيل والتراخيص التجارية
Registration and Commercial Licenses Department

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولة قطر

استمارة تعيين مسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية
Appointment of the responsible for provision of Mandatory Records information Form

Commercial Company Details: **بيانات الشركة التجارية المصرحة:**

Commercial company's name	:	:	اسم الشركة التجارية
Commercial Register number	:	:	رقم السجل التجاري

Responsible Officer Details: **بيانات المسؤول عن توفير السجلات الإلزامية:**

Full name	:	:	الاسم الكامل
QID Number	:	:	رقم البطاقة الشخصية
QID Expiry Date	:	:	تاريخ انتهاء اثبات الشخصية
Nationality	:	:	الجنسية
Mobile number	:	:	رقم هاتف النقال
Email	:	:	البريد الالكتروني
Date of appointment	:	:	تاريخ تعيينه كمسؤول
Position	:	:	صفته في الشركة
Signature	:	:	التوقيع

Mandatory Records Keeping Location: **مكان حفظ السجلات الإلزامية:**

Mandatory Records Location : ☐ مكان آخر Another Location ☐ المقر الرئيسي للشركة Company's Head Office : عنوان حفظ السجلات

Describe the Place : ..... : وصف المكان

Put the Address :

Unit / الوحدة	Building / المبنى	Street / الشارع	Area / المنطقة

: ضبع العنوان

Declaration: **إقرار:**

تقر الشركة المذكورة أعلاه، بتعيين الشخص المذكور كمسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية وتوفير المساعدة عند الطلب للسلطة المختصة تطبيقا للمادتين 6 و8 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم 2 لسنة 2022.

The aforementioned company confirms the appointment of the aforesaid person as responsible for providing the mandatory records information and providing assistance upon request to the competent authority, pursuant to Articles 6 and 8 of the Decision of the Minister of Commerce and Industry No (2) of 2022.

..... : أسم الممثل القانوني Name of the company Legal representative

..../..../..... : التاريخ Date ..... : توقيع الممثل القانوني للشركة Position in the company (Legal representative / authorized signatory)

المرفقات:
- البطاقة الشخصية للمسؤول عن توفير السجلات الإلزامية (سواء كان مدير الشركة أو شخصاً آخر ليست له سلطة تمثيل الشركة).
- نسخة من القرار الذي تم بموجبه تعيين المسؤول (إذا كان المسؤول عن توفير السجلات ليس مدير الشركة أو ممثلها القانوني).

Attachments:
- QID of the responsible for provision of Mandatory Records information (whether he is the manager of the company or another person not authorized to represent the company)
- A copy of the decision appointing the aforesaid responsible (if the responsible for provision of mandatory records information, is not the manager or legal representative of the company).

Legal References

1. Law No. (20) of 2019 on Combatting Money Laundering and Terrorism Financing, as amended by Decree Law No. (19) of 2021.

2. Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law, as amended by Law No. (8) of 2021.

3. Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register.

4. Decision of the Council of Ministers No. (12) of 2020 on the Implementing Regulations of the Unified Economic Register issued by Law No. (1) of 2020.

5. Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies.

Annex: Appointment of the responsible for provision of Mandatory Records Information Form

إدارة التسجيل والتراخيص التجارية
Registration and Commercial Licenses Department

وزارة التجـــــارة والصناعـــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

استمارة تعيين مسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية
Appointment of the responsible for provision of Mandatory Records information Form

Commercial Company Details: بيانات الشركة التجارية المصرحة:

Commercial company's name :		: اسم الشركة التجارية
Commercial Register number :		: رقم السجل التجاري

Responsible Officer Details: بيانات المسؤول عن توفير السجلات الإلزامية:

Full name :		: الاسم الكامل
QID Number :		: رقم البطاقة الشخصية
QID Expiry Date :		: تاريخ انتهاء اثبات الشخصية
Nationality :		: الجنسية
Mobile number :		: رقم هاتف النقال
Email :		: البريد الالكتروني
Date of appointment :		: تاريخ تعيينه كمسؤول
Position :		: صفته في الشركة
Signature :	.....	: التوقيع

Mandatory Records Keeping Location: مكان حفظ السجلات الإلزامية:

Mandatory Records Location : ☐ مكان أخر Another Location ☐ المقر الرئيسي للشركة Company's Head Office : عنوان حفظ السجلات

Describe the Place : ..... : وصف المكان

Put the Address : : ضبع العنوان

Unit / الوحدة	Building / المبنى	Street / الشارع	Area / المنطقة

Declaration: إقرار:

نقر الشركة المذكورة أعلاه، بتعيين الشخص المذكور كمسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية وتوفير المساعدة عند الطلب للسلطة المختصة تطبيقا للمادتين 6 و8 من قرار وزير التجارة والصناعة رقم 2 لسنة 2022.

The aforementioned company confirms the appointment of the aforesaid person as responsible for providing the mandatory records information and providing assistance upon request to the competent authority, pursuant to Articles 6 and 8 of the Decision of the Minister of Commerce and Industry No (2) of 2022.

..... : أسم الممثل القانوني Name of the company Legal representative

...../...../..... : التاريخ Date ..... : توقيع الممثل القانوني للشركة Position in the company (Legal representative / authorized signatory)

المرفقات:
- البطاقة الشخصية للمسؤول عن توفير السجلات الإلزامية (سواء كان مدير الشركة أو شخصاً آخر ليست له سلطة تمثيل الشركة).
- نسخة من القرار الذي تم بموجبه تعيين المسؤول (إذا كان المسؤول عن توفير السجلات ليس مدير الشركة أو ممثلها القانوني).

Attachments:
- QID of the responsible for provision of Mandatory Records information (whether he is the manager of the company or another person not authorized to represent the company)
- A copy of the decision appointing the aforesaid responsible (if the responsible for provision of mandatory records information, is not the manager or legal representative of the company).

investigation on time, the Department shall set another date for the investigation and notify the violator. If the violator does not appear on the new date set, the Department may take the established disciplinary sanctions.

In all cases, the Department may take all or some of the following actions:

1. Notification.

2. Reprimand.

3. Prevent the violator from acting, permanently or for a specific period, as a member of the board of directors or as a chairman for any company.

4. Imposing a financial fine not more than ten thousand (10,000) Riyals daily for the continuous violation.

5. Imposing a financial fine not more than one million (1,000,000) Riyals.

The Department shall undertake the task of informing the violating company about the decision issued to impose the penalty and it may publish the decision in the manner which seems to it appropriate.

The grievance against the decision issued by the Department to impose the penalty may be submitted to the Minister or his representative within thirty days from the date of notifying the company of it by any effective means of notification. The decision in the grievance shall be taken within thirty days from the date of its submission. The one whose petition was rejected shall be informed of it by any effective means of notification. The expiry of this period without a reply shall be deemed as implicit rejection of the grievance. The decision in the grievance shall be final.

The Department may reconcile with the violating company as per the terms and conditions issued by the decision from the Minister."

application is on behalf of a commercial company), must attach to his application a declaration of the beneficial owner in accordance with the standards specified in the Implementing Regulations of the UER Law, through the form approved by the competent authority for this purpose, and no application shall be accepted if the declaration of the beneficial owner is not attached or is incomplete. The absence of the beneficial owner declaration means that the declarant will be deprived from obtaining the service solicited from MOCI (license, registration, amendment or renewal) [41].

If the employee who is in charge of the registration, license, amendment or renewal at the competent authority (the Commercial Registration and Licenses Department at MOCI), finds out that the beneficial owner declaration is not made, or the declaration submitted is incomplete, the applicant shall be called upon by any written evidentiary means to submit or complete the beneficial owner declaration, no later than three (3) days from the date of the application; otherwise the application shall be rejected [42].

In addition to rejecting any of the applications above (which constitutes an incentive to submit a beneficial owner declaration), the Commercial Registration and Licenses Department may impose, in case of violation of the provisions of the UER Law and its Implementing Regulations, one or more of the following measures:

1. Ordering regular reports on the corrective measures taken.
2. Ordering compliance with specific instructions.
3. Sending written warnings
4. Suspending directors or board members of commercial companies, on temporary basis and for a period not exceeding one (1) year.
5. Suspending the license, activity or continuation of work, on temporary basis and for a period not exceeding one (1) year.
6. Revoking the license or crossing out the entry from the register or striking-off the name, as the case may be.

41 Article (5) of the Implementing Regulations of the UER Law issued by Decision of the Council of Ministers No. (12) of 2020.

42 Article (5) of the Implementing Regulations of the UER Law issued by Decision of the Council of Ministers No. (12) of 2020.

Petitions against the decisions referred to, may be filed in accordance with the controls, procedures and timelines set forth in the Implementing Regulations [43].

Within the same context (in relation to the beneficial owner), specifically regarding the breach of the obligation to maintain a complete, accurate and up-to-date register for information required on beneficial ownership and to submit a copy thereof to the competent authority as set forth in the Implementing Regulations [44], Article (12) of the UER Law No. (1) of 2020 stipulates the following: "Without prejudice to a more severe penalty stipulated in any other law, whoever contravenes the provisions of Article (5) of this Law shall be sentenced to imprisonment for a term not exceeding two (2) years and a fine not more than (500,000 QR) five hundred thousand Qatari Riyals, or any of these two penalties. The legal person who contravenes the provisions of the previous Article shall be subject to the fine stipulated in this Article".

Regarding the breach of the obligation of disclosure of the nominee shareholder and nominee director, mentioned in the second and third paragraph of Article (46) in the AML/CFT Law, Article (87/bis) of the same Law, imposes the penalty of imprisonment for a term not exceeding one (1) year and a fine not more than (100,000 QR) one hundred thousand Qatari Riyals, or any of these two penalties.

Concerning the other obligations imposed upon commercial companies, such as maintaining Statutory Registers and appointing at least one natural person residing in the State authorized to provide all information included in such Registers, as well as providing assistance upon request, it should be noted that such obligations are stated in Article (18/bis) of the Commercial Companies Law No. (11) of 2015, and that pursuant to that Article, the MOCI Decision No. (2) of 2022 was issued regarding the implementation of the AML/CFT requirements related to commercial companies, which clarifies all AML/CFT and transparency-related obligations for commercial companies.

Based on this information, the violation of obligations imposed under MOCI Decision No. (2) of 2022 falls under Article (324) of Commercial Companies Law No. (11) of 2015 which stipulates the following: "In case any company violates the provisions of this Law or its implementing decisions, the Department shall notify and investigate the violator. In circumstances where the violator fails to attend the

43 Article (11) of the UER Law No. (1) of 2020.

44 Article (5) of the UER Law No. (1) of 2020.

In his role as nominee: to make information already submitted by the nominee shareholder or director updated with all changes that may occur whether to the nominator or the commercial company, and the possible changes to his personal data, MOCI Decision No. (2) of 2022 requires the nominee shareholder or director, in case he becomes aware of, or has reasonable grounds to believe that any change was made to the information submitted as nominee shareholder or director, to do the following: (1) seek to obtain the documents evidencing such change, especially if he is not a party or involved in the incident or action that led to the change, such as if he corresponds officially with the nominator or the company to obtain a document related to the change in the disclosed information, or referring to the government entity entrusted with documenting, registering, or declaring the legal action and seeking to obtain the aforementioned document in accordance with the applicable legal and administrative procedures; (2) notify the company and the Competent Department thereof, within thirty (30) days of such change.

In case he loses his nominee status: he must notify the company and the Competent Department (the Commercial Registration and Licenses Department at MOCI) in writing of such change, within thirty (30) days of losing such status and provide proof thereof.

In addition, Article (13) of MOCI Decision No. (2) of 2022 requires commercial companies to maintain all information, documents and files related the disclosure of the nominee director or nominee shareholder, and any amendments or changes made thereto in the register of members or shareholders, as the case may be, and shall ensure they are adequate, accurate and up-to-date.

Chapter Seven: Penalties and Sanctions for Breach of the Obligations Related to the Implementation of AML/CFT Requirements

The MOCI is empowered to verify the compliance of commercial companies with AML/CFT requirements. Article (14) of MOCI Decision No. (2) of 2022 stipulates the following: "The Competent Department must ensure that the commercial companies comply with the obligations stipulated in this Decision, and any issued instructions, rules, guidelines or recommendations with regard to the implementation of the AML/CFT requirements. The Competent Department may request from the director of the company or chairman of the Board of Directors any information or data or documents or whatsoever is deemed necessary to discharge its responsibilities".

For the purpose of ensuring the compliance of commercial companies with AML/CFT requirements, legislative and implementing legislation have enacted several penalties and sanctions to be imposed in case of violation of the aforementioned requirements.

Regarding the declaration of the beneficial owner, It is worth noting that the respect of this obligation is guaranteed by an effective "civil" sanction, which is depriving the applicant for license, registration, amendment or renewal in the Commercial Register from the service requested. Since such applicant (if the

In the same context, Law No. (8) of 2021 amending some provisions of Commercial Companies Law No. (11) of 2015 added Article (18/bis) which states: "In implementation of the AML/CFT requirements stipulated in the Law on Combating Money Laundering and Terrorism Financing referred to above, the Minister shall issue regulatory decisions that determine the following:...

4- The Disclosure procedures that nominee shareholders and nominee directors are required to apply in order to disclose, to the commercial company and the Ministry, the identity of their nominator on whose behalf they are acting."

Then, the Minister of Commerce and Industry issued the Decision No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies, which contained provisions detailing the disclosure obligation for the nominee shareholder and nominee director.

Pursuant to the aforementioned Decision, the nominee director or nominee shareholder must disclose to the management of the company and to the Competent Department (the Commercial Registration and Licenses Department at MOCI), the identity of their nominator within a period not exceeding thirty (30) days from the date of acquiring such nominee status, and provide to the management of the company and the Competent Department the following information and evidentiary documents:

1- Copy of the agreement concluded between the nominator and the nominee shareholder or nominee director. If the said agreement is not in writing, the Department must be provided with a document signed by the nominator and nominee shareholder or nominee director and shall include a description and statement of the terms of the agreement.

2- The date on which he was nominated to discharge the responsibilities as nominee director or acquired the status of nominee shareholder.

3- In case the nominator is a natural person, the nominee director or nominee shareholder must disclose the identity of their nominator by providing the necessary information identifying the nominator, particularly the following information:

- Full name of the nominator as it appears in the identification document (ID or passport).

- Date and place of birth.

- Residential address or a domestic address.

- Nationality or nationalities in case of more than one nationality.

- QID number in case the nominator is a Qatari national or a resident of the State of Qatar.

- Passport number in case the nominator is a non-Qatari national or non-resident of the State of Qatar.

- Issuance and expiry date of the ID or passport.

4- In case the nominator is a legal person or legal arrangement, the nominee director or nominee shareholder must disclose the identity of the nominator by providing the necessary information identifying the nominator, particularly the following information:

- Name of the legal person or legal arrangement.

- Commercial Register Entry number, if any.

- Legal from.

- Proof of incorporation.

- Powers and regulations governing the legal person or legal arrangement.

- Names of relevant persons holding senior management positions.

- Address of the registered office.

- Date on which the nominator acquired the effective control over the interests or shares in the company.

5- In case the nominator is a legal person or legal arrangement, the nominee director or nominee shareholder must identify the identity of the beneficial owner(s), of the nominator, and provide all required information in relation to the beneficial owner(s), in conformity with the Law No. (1) of 2020 referred to hereinabove [39].

After the nominee shareholder or nominee director discloses the identity of the nominator, he must comply with two obligations when he is performing his duties and when he loses his nominee status as follows [40]:

39 Article (11) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

40 Article (12) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

Nominee is an individual or legal person instructed by another individual or legal person ("the nominator") to act on their behalf in a certain capacity regarding a legal person. A nominee shareholder exercises the associated voting rights according to the instructions of the nominator and/or receives dividends on behalf of the nominator. A nominee shareholder is never the beneficial owner of a legal person based on the shares it holds as a nominee [36] .

The nominee director is the natural person who is registered as a director of the company but manages the company in accordance with an agreement entered into with the person(s) who effectively exercises control over the company, directly or indirectly [37].

A nominee director (also known as a "resident director") is an individual or legal entity that routinely exercises the functions of the director in the company on behalf of and subject to the direct or indirect instructions of the nominator. A nominee director is never the beneficial owner of a legal person [38].

34 For example, refer to Article (479) of Law No. (22) of 2004 Promulgating the Civil Code which states: "Judges, members of the public prosecution, advocates, court clerks and bailiffs may not purchase any disputed right, even under a false name, otherwise the contract shall be invalid." Refer also to Articles (480) and (481) of the same Law, and Articles (10) and (15) of Law No. (7) of 2002 on the Protection of Copyright and Neighboring Rights.

35 Article (1) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

36 General Glossary, The FATF Recommendations, 2022

37 Article (1) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

38 General Glossary, The FATF Recommendations, 2022

II- Disclosure Obligation for the Nominee Director and Nominee Shareholder:

The uses of nominee arrangements (nominee shareholder and nominee director) vary from legitimate uses to illegitimate ones.

- **Legitimate uses consisting in protecting the nominator and complying with some legal requirements, particularly those related to the financial market and developing commercial activities.**
- **Illegitimate uses consisting in abusing such arrangements to conceal the beneficial owner who conducts criminal activities and his association with the legal entity. In such cases, nominee arrangements are effective tools to obscure the identity of the natural persons who control shell companies.**

Therefore, nominee arrangements pose a challenge to countries inasmuch as theses arrangements must be subject to transparency requirements to prevent them from being misused for illegitimate purposes and from being available to criminals, fraudsters and money launderers for the purpose of concealment and layering.

In order to impose transparency upon nominee arrangements and prevent their use in concealing the identity of the controlling person or beneficial owner of the commercial company, Article (46) of the AML/CFT Law states the following: "Nominee shareholders and nominee directors must identify their nominator to the legal person of which they are a shareholder or director and to the concerned supervisory authority. If the nominator is a legal person, nominee shareholders and directors must identify all beneficial owner/s of the nominator".

Chapter Five: Deadlines for Keeping Statutory Registers and Supporting Documents

In this regard, distinction between two sorts of companies must be made: the active company and the company subject to liquidation as follows:

- **The active company:** The director of the company or chairman of the Board of Directors shall maintain the Statutory Registers and all relevant evidentiary documents and files, for at least ten (10) years after the date on which the company ceases to exist.
- **The company that has been liquidated:** The liquidator shall keep the registers, documents and files referred to in the previous paragraph, in addition to the information and registers related to the liquidation, for the same period mentioned in the previous paragraph [32].

The MOCI shall keep basic information and required information on the beneficial owners, included in the Commercial Register as well as the Beneficial Owners Register, as long as the company exists, and for not less than ten (10) years as of the date on which the company ceases to exist [33].

32 Article (9) of MOCI Decision No. (2) of 2022.
33 Article (10) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

Chapter Six: Disclosure Obligation for the Nominee Director and Nominee Shareholder

I- Definition of Nominee Shareholder and Nominee Director:

The concept of nominee shareholder and nominee director falls within the framework of nominee arrangements, which are known (and sometimes regulated) in laws derived from the Anglo-Saxon system and are very similar to the concept of "false name" enshrined in civil law [34]. In general, nominee arrangements refer to cases in which a specific person (called nominee) occupies a position of ownership or management on behalf of and for the benefit of an unnamed person who is sometimes involved in corruption or criminal activities. These arrangements conceal the identity of beneficial owner and greatly limit the transparency and usefulness of the Commercial Register and its public function.

Nominee arrangements include both the nominee shareholder and nominee director.

The nominee shareholder is the person who is registered as a partner or shareholder in the company but holds interests or shares on behalf of and for the benefit of another person (the nominator) and is acting according to the instructions and on the directions of that person, in conformity with an agreement entered into with the real owner of the interests or shares [35].

Chapter Four: Appointing a Natural Person to Provide Information Recorded in Statutory Registers

Maintaing Statutory Registers and following specific rules in this regard, are not an end per se. Such registers must be available to competent authorities in the State [28] in the course of fulfilling their AML/CFT responsibilities.

Therefore, Article (45) of the AML/CFT Law and Article (8) of MOCI Decision No. (2) of 2022 require commercial companies to identify at least one natural person residing in the State of Qatar, who shall be authorized to provide all the information recorded in the Statutory Registers, and to provide assistance upon request.

The natural person providing the information recorded in the Statutory Registers must:

- Be a natural person, whether belonging to the company as a partner or a director, or a third party, such as a professional (lawyer, auditor, or other...). He can be one or several individuals, but a legal person cannot be appointed as a responsible for provision of mandatory records information.
- Be a resident in the State of Qatar, [29] i.e. normally residing in the country, whether as a Qatari citizen or a person holding a residence permit [30] ,to be able to respond to requests for information recorded in the Statutory Registers. In the event that the person travels outside the country temporarily, he must take the necessary measures to respond to potential requests submitted by competent authorities in order to obtain the aforementioned information, such as delegating his powers and duties to his deputy (in the case of multiple persons appointed as responsible for provision of mandatory records information) or notifying the legal representative of the company of his travel (its director or chairman of the board of directors), who is legally considered in all cases the person responsible for providing such information.
- Such person must be authorized by the company (the company's management) to provide all information recorded in the Statutory Registers, to be able to access such information and respond to incoming requests from competent authorities to obtain them.

The company shall notify the Department about the data of the abovementioned person upon his appointment. The Registration and Commercial Licenses Department in the Ministry of Commerce and Industry also provided commercial companies with a form for declaration of the data of the natural person providing the information, which is attached hereto.

It should be noted that the appointment of the person responsible for providing the information of the Statutory Registers does not exempt the legal representative of the company from all obligations in this regard. In all cases, the director of the company or chairman of the Board of Directors, as the case maybe, shall be accountable to the Competent Authority, for providing all the information included in the Statutory Registers, and for providing assistance upon request.

28 The competent authority is any public authority with specific AML/CFT responsibilities (Article (1) of the AML/CFT Law).

29 For definition of residency, refer to Article (1) of Law No. (24) of 2018 Promulgating the Income Tax Law, which identifies the resident as a "Natural person who meets one of the following cases:

a) If he has a permanent place of residence in the State.

b) If he is resident in the State for a period of more than one hundred and eighty-three consecutive or separate days during twelve (12) months.

c) If his vital interest centre is in the State.

30 Article (8) and articles after it in Law No. (21) of 2015 On the Entry, Exit, and Residency of Foreign Nationals

31 Paragraph 2 of Article (8) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

Chapter Three: Main Rules Related to Maintaining Statutory Registers

In order to ensure that Statutory Registers enhance transparency and prevent commercial companies from being abused for ML and TF purposes, certain rules and principles must be followed in the course of maintaining such registers. The rules are as follows:

First rule: Validity and accuracy: Information and data related to or included in the main registers and supporting documents must be true, accurate and exact.

> The FATF considers that Accurate information is information, which has been verified to confirm its accuracy by verifying the identity and status of the beneficial owner using reliable, independently sourced/obtained documents, data or information. Adequate information is information that is sufficient to identify the natural person(s) who are the beneficial owner(s), and the means and mechanisms through which they exercise beneficial ownership or control.

Second rule: Update: The commercial company must update the information in the Statutory Registers to be compatible with the changes or amendments that may affect company data, ownership structure, directors or other data.

In this context, it should be noted that the commercial company shall make notation of any change or amendment made to the basic information in the Commercial Register within thirty (30) days of such change or amendment, in conformity with the procedures stipulated in the Law No. (25) of 2005 on the Commercial Register [24].

The Implementing Regulations of the UER Law also stipulates that commercial companies shall inform the competent authority of any changes made to the required information on the beneficial owner, and shall provide an updated register no later than thirty (30) days from the date of receiving the relevant documents evidencing such change. In case the evidentiary documents in relation to the aforementioned changes cannot be obtained for any reason, they shall inform the competent authority of the changes as well as of the reasons for such changes no later than ninety (90) days from the date of their knowledge of the changes made to the required information [25].

Third rule: Update: Supporting data and information with evidentiary documents.

Fourth rule: These registers must be maintained in a secure location that ensures their protection and confidentiality [26].

Fifth rule: Prompt availability of information to competent authority: The commercial company "must promptly make such registers available to the competent authority upon request, whether at the headquarters of the company or any other specified location which shall be notified by the company to the Department and the Competent Department" [27].

Sixth rule: format for maintaining registers: The companies must maintain the Statutory Registers in paper and electronic format.

24 Article (4) of MOCI Decision No. (2) of 2022.
25 Article (12) of the Implementing Regulations of the UER Law.
26 Article (7) of MOCI Decision No. (2) of 2022 and the last paragraph of Article (6) of the Implementing Regulations of the UER Law.
27 Article (45) of the AML/CFT Law and Article (7) of MOCI Decision No. (2) of 2022.

Article (12) of the Implementing Regulations of the UER Law also states that in case of any change made to the required information on the beneficial owner, the legal persons, including commercial companies, shall obtain all relevant documents evidencing any changes made to the required information, and update such information in the register they hold. Moreover, they shall inform the competent authority of any changes made to the required information, and shall provide an updated register no later than thirty (30) days from the date of receiving the relevant documents evidencing such change.

III- Shareholders or Partners Register

The shareholders or partners register [22] aims to specify partners by indicating their identity and the rights they exercise or benefit from in the company, and any changes thereto.

The register includes the following:

- The names of the partners as indicated in official identity documents.
- Their nationalities.
- Their addresses.
- The number of interests or shares they own in the company.
- The category of interests or shares, including the nature of the associated voting rights.

In this context, common stock must be distinguished from preferred shares or preferred stock: the second category was created by Law No. (8) of 2021 amending some provisions of the Commercial Companies Law No. (11) of 2015. Following this amendment, Article (152) of the Commercial Companies Law, provides: "The company's articles of association may provide for the determination of some privileges for a class of shares. This applies to voting, profits, the surplus of the liquidation, or otherwise, provided that the shares of the same class are equal in rights, advantages and restrictions" [23].

For example, if some shares give their owner a double or multiple voting right (or deprive them of the voting right in exchange for other benefits such as dividend payments as priority), such information must be included in the register of partners.

22 The term "shareholders" is used for public or private shareholding companies, while the term "partners" is used for other types of commercial companies.

23 Article (152) of the amended Commercial Companies Law refers to a decision to be issued by the Minister of Commerce and Industry regulating the rules and conditions related to preferred shares and those related to converting them into ordinary shares and their consumption by the company.

II- Beneficial Owners Register

The beneficial owner is the natural person who ultimately owns or controls a legal person or arrangement, or the natural person on whose behalf a transaction is being conducted. It also includes any person who exercises ultimate effective control over a legal person or arrangement [17].

Legal persons (such as commercial companies) must comply with two main obligations related to the beneficial owner:

1- Declaration of the beneficial owner: when applying for license or registration in the Commercial Register, or amendment or renewal [18].

2- Identifying the beneficial owner: in conformity with the adopted documents, information or data that must be kept updated and maintained at all time in a special register held for this purpose [19].

Accordingly, the Beneficial Owners Register is the register of information that legal persons and arrangements must declare when applying for license, registration, amendment or renewal, which shall be kept updated and supported by documents pursuant to Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register and its Implementing Regulations.

Furthermore, when submitting the application for license or registration, the commercial companies shall submit a copy of the register stipulated in the previous paragraph to the competent authority (the Commercial Registration and Licenses Department at MOCI), no later than ten (10) days from the date of the application [20].

17 For more information on the beneficial owner, refer to the Guidance On Beneficial Ownership published on the MOCI's website: MOCI_Guidance-on-Beneficial-Owner-EN-20220404.pdf

18 Article (4) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register.

19 Article (6) of the Implementing Regulations of the UER Law.

20 Article (6) of the Implementing Regulations of the UER Law

The required information to be included and maintained in the Beneficial Owners Register shall at least include the following:

1. Full name of the beneficial owner as mentioned in the identity card, passport or other identity document.

2. Place and date of birth.

3. Nationality/nationalities, if the beneficial owner has more than one nationality.

4. Address as mentioned in the identity card or passport.

5. Qatar Identity Card number for Qatari nationals and residents of the State of Qatar.

6. Passport number for expats whether residing or not in the State of Qatar.

7. Issuance and expiry date of the identity cards and passports.

8. Date on which the person became a beneficial owner.

9. Ratio of the controlling ownership interest in the capital of the company or in its voting rights and any amendment that may take place thereto.

10. If the beneficial owner exercises control by any means other than by a direct or indirect ownership of the company's share capital or voting rights, the basis and the means used by the beneficial owner to exercise effective and ultimate control must be indicated.

11. Date of the last update made to the register of all the relevant information pertaining to the beneficial owners [21].

21 Article (11) of the Implementing Regulations of the UER Law.

3- Legal form of the company: The legal type attributed by the partners to the company, among the forms listed in Article (4) of the Commercial Companies Law, whether the form is chosen upon establishment of the company or in the course of an amendment of the Memorandum of Association which includes its form 9.

4- Status: includes the legal (and economic) status the company may have, including the following in particular:

- **Active company:** It is the usual or common status of the company. In this case, the company must maintain its own records and keep, in particular, its accounting records, financial documents, tax returns, and documents related to transactions conducted in particular with its customers, contractors, or government bodies [10].

- **Inactive company:** it is an exceptional status, since the purpose of all commercial companies is to conduct economic activities and realize profit. In this case, the company must keep the documents proving this status, such as the resignation or death of its director, accumulated losses that absorbed the entire capital, or the existence of escalating disputes between the shareholders that led to the disruption of the normal operation of the company, as well as the measures that were taken regarding this situation where necessary, and the documents proving that the company has fulfilled its legal obligations such as renewing the commercial register and submitting tax returns, and other legal obligations imposed on the company.

- **Under liquidation:** it is the status that follows the dissolution of the company[11] , in which the legal personality shall remain to the extent needed for the liquidation works. The liquidation aims to realize the company's assets by converting them into cash funds (liquidity), then settling the company's debts in whole or in part [12], and distributing the remainder among the members when necessary. In the event of liquidation, the commercial company must keep the decision under which the company was dissolved, its date and proof of declaration, and its old or previous accounting records

9 Note that members have the liberty to determine the legal form of the company in light of the provisions that apply to each type, while considering the structure of the company (the management), the members' share system (the extent to which the members can or cannot transfer them) and the scope of the members' responsibility, etc., unless the law imposes a specific form for some companies, such as banks, which must take the form of a public shareholding company (Article (79) of Law No. (13) of 2012 promulgating the Law of the Qatar Central

10 For the obligation of maintaining commercial books, refer to Articles (21) and the articles that follow it in Law No. (27) of 2006 Promulgating the Trading Regulation Law.

11 Article (304) of the Commercial Companies Law.

12 Article (310) of the Commercial Companies Law.

- **Preventive composition:** A trader whose financial difficulties are in such a manner as to lead to cessation of payment may apply for preventive composition agreed upon with his creditors under the supervision of the court, provided that most of them give him deadlines to settle the debt or exempt part of the debt, allowing him to overcome the financial distress [13].

- **Bankruptcy:** Any trader, whether a natural or legal person, whose financial affairs are in difficulty and who ceases to pay his commercial debts in due time may be declared bankrupt. A trader may only be declared bankrupt by a judgment at the request of one of his creditors, at his own request, or at the request of the Public Prosecution. In addition, the court may, ex proprio motu declare a trader bankrupt [14].

- **Judicial protection:** Generally, it is a procedure ordered by a court, concerning a disputed movable asset or real property, as a precautionary measure to protect movable and immovable assets and rights from risk of loss or damage, by which a custodian is designated to keep and manage the asset subject of judicial protection or custodianship [15].

5- Address of the registered office: address of the company's head office and main headquarters [16].

6- Basic regulating powers: means the Memorandum of Association, Articles of Association of the company and any other documents that regulate the management and operation of the business activity of the company and determine the competencies and responsibilities of its management, in accordance with the relevant legal form of the company.

7- List of directors: it includes the names of the persons who represent the company legally and who are authorized signatories and are authorized to conclude contracts on behalf of the company, whether they are appointed under the Memorandum of Association or any other document.

13 Article (792) and the articles that follow it in Law No. (27) of 2006 Promulgating the Trading Regulation Law.

14 Article (606) and the articles that follow it in Law No. (27) of 2006 Promulgating the Trading Regulation Law.

15 Article (755) and the articles that follow it in Law No. (22) of 2004 Promulgating the Civil Code.

16 The head office means the location where the departments that are responsible for the management of the company and its administrative affairs are located (refer for example to Article (54) of Law No. (22) of 2004 Promulgating the Civil Code).

Chapter Two: Maintaining Statutory Registers

Under Article (6) of MOCI Decision No. (2) of 2022, commercial companies shall maintain the following Statutory Registers:

- ☐ A register of basic information and all relevant evidentiary documents and files.
- ☐ A register of the required information on the beneficial owners
- ☐ A register of shareholders or partners..

1 - A complete, accurate and current register of basic information and all relevant evidentiary documents and files:

Commercial companies must maintain a register containing data and documents related to basic information about the company.

Basic information includes the following:

1- Name of the company: The denomination chosen by the partners as stated in the Memorandum of Association [3].

3 Members may choose the company name either during its establishment or the amendment of its Memorandum of Association that requires changing its name.

2- Proof of Incorporation: comprising any legal document required for the complete establishment of the company, in addition to any document evidencing its declaration, in conformity with the Commercial Companies Law referred to, particularly the following:

- **Memorandum of Association:** the contract made by the founders in the context of establishment of the company.
- **In case of merger by addition:** A decision winding up the merging company shall be issued, and the company into which the merger is done shall issue a decision for increasing its capital in accordance with the result of evaluating the merging company [4].
- **In case of merger by combination:** Merger by combination shall be done by each of the merging companies issuing a decision of winding up (in accordance with the requirements for amendment of the Memorandum of Association), then a new company shall be incorporated in accordance with the provisions of the Commercial Companies Law [5].
- **In case of partitioning:** Decision from the extraordinary general assembly of the company to be partitioned or from the partners as the case may be, with the majority votes representing three quarters of the capital [6] and the evidentiary documents for fulfilment of companies resulted from the partitioning, of all procedures and terms which are legally prescribed for the chosen legal form [7].
- **In case of a public shareholding company:** The company's contract and the Articles of Association, signed by the founders and authenticated at a legally competent authority of documentation, which have been approved by the Competent Department at the Ministry, the decision of the Minister of Commerce and Industry regarding the establishment of the company and the documents evidencing the publication of the decision of establishment of the company in the Official Gazette, in addition to any document evidencing the entry of the company in the Commercial Registry and the publication in the Official Gazette [8].
- **Extract of Entry in the Commercial Register.**
- **Any document evidencing declaration:** in conformity with the Commercial Companies Law or some laws regulating specific types of commercial companies.

4 Article (278) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law.
5 Article (279) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law.
6 Article (282) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law.
7 Articles (283) and (284) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law.
8 Article (75) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law.

Chapter One: Companies Subject to Transparency Requirements

The obligations mentioned in Article (45) of the AML/CFT Law and in the Decision No. (2) of 2022 abovementioned, apply to all forms of commercial companies stipulated in Article (4) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law, as follows:

Partnership company

2-Limited Partnership Company

3-Public Shareholding Company

4- Private Shareholding Company

5- Limited Partnership Company with Shares

6-Limited Liability Company consisting of one or more persons

However, Particular Partnership Companies are outside the scope of Article (45) of the AML/CFT law and Decision No. (2) of 2022, abovementioned, as this type of commercial companies is not subject to the obligations therein [1], given that Particular Partnership Companies do not enjoy a legal entity (legal personhood) and are not subject to any of the procedures of declaration [2].

The transparency requirements stated in MOCI Decision No. (2) of 2022 apply to commercial companies in all stages as follows:

- Establishment or formation
- During the life cycle of the commercial company
- Dissolution of the company
- Declaration of bankruptcy
- Protective reconciliation
- Judicial protection

1 Paragraph 2 of Article (2) of MOCI Decision No. (2) of 2022.
2 Article (53) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law.

Such competent authorities shall issue regulatory decisions determining the information to be collected for each type of legal persons and arrangements.

Legal persons and legal arrangements shall maintain a complete, accurate, and current register of their basic information, beneficial ownership information, and information related to their shareholders or members, containing the number of shares held by each shareholder and categories of shares, including the nature of the associated voting rights. Such information should be maintained within the headquarters of the legal person or at another location notified to the competent authority responsible for approving the establishment of legal persons.

Legal persons established in the State shall appoint at least one natural person, residing in the State who shall be authorized to, and responsible for providing all required basic and beneficial ownership information, and for providing assistance, when requested."

Article (18/bis) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law (added by Law No. (8) of 2021)

"In implementation of the AML/CFT requirements stipulated in the Law on Combating Money Laundering and Terrorism Financing referred to above, the Minister shall issue regulatory decisions that determine the following:

1. The Commercial companies related data, files, documents and registers that must be kept, the relevant way to access them at the headquarters of the company, the appropriate mechanism to submit them to the Ministry, or to register or make notation of them in the Commercial Register.
2. The relevant procedures and duration of keeping registers, documents and files in relation to the commercial company or its liquidation, at the company or liquidator as the case may be, and the Ministry.
3. The appropriate mechanisms and controls on publishing data and documents in relation to commercial companies.
4. The Disclosure procedures that nominee shareholders and nominee directors are required to apply in order to disclose, to the commercial company and the Ministry, the identity of their nominator on whose behalf they are acting."

This Guidance aims to identify the AML/CFT and transparency obligations of commercial companies pursuant to Article (45) of the AML/CFT Law No. (20) of 2019 and Article (18/bis) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law added by Law No. (8) of 2021 amending some provisions of the Commercial Companies Law, as well as Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies.

Introduction

The State of Qatar works to support investment and enhance the business environment by facilitating the process of establishing commercial companies and providing appropriate legal frameworks for the activity of commercial entities registered in the country, based on its belief in the positive role that commercial companies may have in building economic partnerships, promoting investments and supporting entrepreneurship in accordance with the Qatar National Vision 2030.

Despite the importance of the role of commercial companies in supporting and developing economic activities, their structure and legal status, especially in terms of acquiring legal personality, make them vulnerable to abuse by money launderers and perpetrators of other criminal activities, which may take the following forms in particular:

- Layering or obscuring people involved in criminal activities (especially bribery, corruption, misappropriation and influence peddling) by concealing the identity of the beneficial owner of commercial companies.
- Using commercial companies to commit criminal activities, such as drug trafficking and other prohibited items.
- Using commercial companies to provide support to terrorist entities.
- Using commercial companies for layering and simulating the practice of legitimate economic activities, within which criminal proceeds are injected and transferred through the accounts of such companies, so that the proceeds of crime appear as profits resulting from the apparent economic activities..

In these cases, commercial companies become vehicles facilitating criminal activities and allowing the use of criminal proceeds, as well as a part of money laundering schemes that are based on complex or opaque ownership structures.

Therefore, to protect commercial companies from being used by money launderers and other criminal organizations, they must be subject to transparency requirements in line with the international standards issued by the Financial Action Task Force (FATF).

In this context, Article (45) of Law No. (20) of 2019 on Combatting Money Laundering and Terrorism Financing (as amended by Decree Law No. (19) of 2021 amending some provisions of the AML/CFT Law) was enacted, and constitutes the main legal reference in the field of transparency requirements for commercial companies, in addition to Article (18/bis) of Law No. (11) of 2015 issuing the Commercial Companies Law added by Law No. (8) of 2021 amending some provisions of the Commercial Companies Law. The provisions of the two aforementioned articles have been detailed in the decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT .Requirements related to Commercial Companies

Article (45) of the AML/CFT Law (as amended by Decree Law No. (19) of 2021)

"The competent authorities responsible for approving the establishment of legal persons and arrangements shall obtain and maintain complete, accurate, and current basic and beneficial ownership information on every legal person and legal arrangement established in the State. They shall make basic information available to the public; and beneficial ownership information available to law enforcement agencies, judicial authorities, supervisory authorities, financial institutions and DNFPBs, upon request.

Contents

Introduction	4
Chapter One: Companies Subject to Transparency Requirements	8
Chapter Two: Maintaining Statutory Registers	10
Chapter Three: Main Rules Related to Maintaining Statutory Registers	18
Chapter Four: Appointing a Natural Person to Provide Information Recorded in Statutory Registers	20
Chapter Five: Deadlines for Keeping Statutory Registers and Supporting Documents	22
Chapter Six: Disclosure Obligation for the Nominee Director and Nominee Shareholder	23
Chapter Seven: Penalties and Sanctions Against Violating AML/CFT Obligations	29
Legal References	34
Annex: Appointment of the responsible for provision of Mandatory Records Information Form	35

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

Anti-Money Laundering/Combating the Financing of Terrorism Compliance Guidance for Commercial Companies

2023